الجمهورية العربية
السورية
Syrian Arab Republic

بـــــــــيـــان
الســـــــــفيـــر مـيـــلاد عـــطيـــــة
المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
رئيس وفد الجمهورية العربية السورية أمام
الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية
البند الثامن: المناقشة العامة

29-25 تشرين الثاني 2024

H.E Ambassador Milad ATIEH
Permanent Representative of Syrian Arab Republic
To the OPCW

AGENDA ITEM EIGHT – General debate

25-29 November 2024

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم، بالتهنئة لسعادة السفير ألمير ساهوفيتش، سفير البوسنة والهرسك على انتخابه رئيساً لهذه الدورة. كما ونتقدم بجزيل الشكر لسعادة السفير سلجوق مستنصر ترار المندوب الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية على إدارته لأعمال الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر بمهنية و اقتدار.

ينضم وفدي إلى بيان دول حركة عدم الإنحياز والصين الأطراف في الاتفاقية، الذي ألقاه نيابةً عنها ممثل جمهورية أوغندا في هذا الاجتماع.

يؤكد وفد بلادي حرصه على نجاح منظمتنا في القيام بدورها وتحقيق الأهداف النبيلة الإنسانية التي أُنشأت من أجلها. ونحث جميع الدول الأطراف على التمسك بجوهر عمل هذه المنظمة للحفاظ على سمعتها ودورها ومستقبلها.

لكن ما تشهده المنظمة من انقسامات واستقطاب هو نتيجة محاولات بعض الدول تسييس عملها لتحقيق أغراض جيوسياسية تخدم مصالحها الضيقة. إن هذه الحالة التي تعيشها المنظمة تُبعدها عن أهدافها التي أُنشأت من أجلها وتهدد مستقبلها وتقوض مصداقيتها.

خلال السنوات الماضية وجهت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بعض الدول الغربية اتهامات باطلة لا أساس لها ضد دول لا تتماهى مع سياساتها العدوانية، بهدف تشويه صورة تلك الدول، وممارسة المزيد من الضغوط عليها في المنظمة وخارجها، و إيجاد المبررات للتغطية والاستمرار في مخالفة أحكام الاتفاقية، وكمثال حي على ذلك، إبعاد روسيا عن عضوية المجلس التنفيذي والاستمرار في هذا النهج.

لقد حولّت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية المنظمة إلى أداة لتنفيذ أجنداتها العدوانية ضد سورية، وعملت على فرض إجراءات ظالمة مبنية على ذرائع كاذبة لا أساس لها. وخير دليل على ذلك، القرار الغربي ضد سورية، الذي تم اعتماده من خلال التصويت في الدورة السابقة لمؤتمرنا بـ /69/ صوتاً من أصل /193/ صوتاً. ذلك القرار المُسيس الذي يخالف أحكام الاتفاقية ويهدف إلى استكمال الإجراءات القسرية أحادية الجانب غير الشرعية والاأخلاقية، بل الإرهاب الاقتصادي الذي تمارسه بعض الدول الغربية ضد بلدي سورية بشكل يخالف ما تنص

عليه الاتفاقية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، والذي يُسهم إلى جانب قرارات أخرى في تجويع الشعب السوري.

تؤكد بلادي أن هذا النهج الهدام يجب أن يتوقف، وأن نُبعد هذه المنظمة عن التسييس، وأن نتعامل بموضوعية مع كل الملفات، بما في ذلك الملف الكيميائي السوري، وأن نحتكم لنصوص الاتفاقية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. هذا النهج الخطير يدفع العديد من الدول لطرح تساؤل مفاده، هل يمكن لهذه المنظمة أن تقوم بدورها المنوط بها إذا استمرت على هذا الحال؟

السيد الرئيس،

ينعقد مؤتمرنا في ظل تطورات إقليمية ودولية معقدة وخطيرة، بسبب سياسات الكيان الصهيوني الغاصب والدعم الأعمى الذي يحظى به من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية.

لقد دخلت حرب الإبادة التي يقوم بها الكيان الصهيوني عامها الثاني في غزة وشهرها الثاني ضد لبنان. لقد مارس هذا الكيان حرب إبادة لا تحتاج إلى أدلة، وهي أكثر حروب الإبادة وضوحاً عبر التاريخ. ويكفي أن نتعامل بلغة الأرقام حول ضحايا هذا الكيان وداعميه لنكتشف حجم الكارثة المروعة المتنقلة بين دول الشرق الأوسط. ألا يكفي استشهاد أكثر من /60/ ألفاً من الأطفال والنساء والشيوخ في غزة ولبنان، وأكثر من /250/ ألف جريح ومفقود، هذا ناهيك عن تدمير أكثر من 95% من غزة ومدن وبلدات بالكامل في لبنان، إضافة إلى تهجير الملايين. كل هذه العدوانات على غزة والضفة الغربية ولبنان وسورية وإيران واليمن، تعكس العقلية الاستعمارية التي تسكن عقول مسؤولي ومستوطني هذا الكيان الغاصب، وللأسف ترتكب هذه الجرائم بدعم وتمويل وتسليح، بأحدث الأسلحة وتغطية أمريكية ومن بعض الدول الغربية، لا مثيل له، لضمان تفوق هذا الكيان الغاصب وتمكينه من التفوق الاستراتيجي وتنفيذ مشروعه الاستعماري. لقد تحولت تلك الدول من داعم لهذا الكيان إلى شريك حقيقي بكل جرائم الإبادة التي يرتكبها.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استخدام قوات الكيان الصهيوني والمستوطنين غير الشرعيين أسلحة محظورة دولياً، بما في ذلك، أسلحة ومواد سامة وعوامل مكافحة الشغب ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في هذا السياق، نؤيد طلب دولة

فلسطين المقدم إلى الأمانة الفنية لمراقبة والتحقيق في الاستخدام المحتمل والتهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الاحتلال الإسرائيلي. إننا نناشد الأمانة الفنية أن تقوم بواجبها وما هو مطلوب منها وفقاً لأحكام الاتفاقية، خاصة وأن إسرائيل تمتلك ترسانة ضخمة جداً من كافة أسلحة الدمار الشامل، وترفض الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية و اتفاقيات نزع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد الرئيس،

لقد عانت سورية من الإرهاب، ولا تزال لغاية الآن تواجه باقتدار كل أنواع الإرهاب، بما في ذلك، الإرهاب الكيميائي. وقد زودت سورية الأمانة الفنية بأكثر من /200/ رسالة تتضمن معلومات موثقة عن محاولات الإرهابيين فبركة مسرحيات استخدام أسلحة كيميائية لاتهام الحكومة السورية بها. وتتقاطع الرسائل السورية مع كل التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتلك التي تُقدمها اللجان والفرق المتخصصة إلى مجلس الأمن، والتي تؤكد جميعها بأن المجموعات المدرجة على قوائم مجلس الأمن ككيانات إرهابية، مثل تنظيم هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وتنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، قد تمكنت من امتلاك أسلحة متطورة، ومنظومات جوية استخدمها الإرهابيون في مناسبات متعددة بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. إن هذه التقارير تؤكد التحذيرات التي أطلقتها سورية منذ عام 2011،

للأسف لم تلقَ تلك الرسائل أي اهتمام من قبل الأمانة الفنية للمنظمة، وقابلتها بعض الدول الغربية بالتجاهل التام والتبني الكامل لروايات المجموعات الإرهابية، واتهام سورية باستخدام أسلحة كيميائية. ونُشير بهذا الصدد إلى أن المعاقل المتبقية للإرهاب الدولي على الأراضي السورية تنتشر في المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلالين الأمريكي والتركي في شمال شرق وشمال غرب وجنوب شرق سورية.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، ونشره على الموقعين العام وكاتاليست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .